

الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي

(دراسة اقتصادية إحصائية سكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاقها

في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي)

الدكتور عدنان عباس حميدان الدكتور خلف مطر الجراد

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

الملخص

يُعدّ موضوع الأمن المائي العربي من الموضوعات الاستراتيجية الحيوية المهمة التي تشغل اهتمام الباحثين بمختلف اختصاصاتهم والمهتمين بالشؤون المائية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... الخ. وذلك نظراً للأهمية الكبيرة التي تحتلها مسألة المياه في الوطن العربي التي تتصف بالمحدودية والندرة وخاصةً مع تزايد الضغط السكاني في البلدان العربية والتوسع الكبير في استخدام المياه سواء في الصناعة والزراعة أو في مجال الاستهلاك المنزلي وغيره .

يتناول البحث مسألة المياه في الوطن العربي من خلال دراسة الموارد المائية الطبيعية منها وغير الطبيعية وفقاً للمعطيات الإحصائية المتوافرة. ويعرض البحث مشكلة المياه عرضاً علمياً منهجياً مختصراً يبين الخصائص والأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يتطرق البحث إلى جوهر مشكلة اقتسام مياه نهري النيل والفرات بين الدول المتشاطئة وجذور إشكالية المياه في الشرق الأوسط، والمشاريع المائية وأهدافها الاقتصادية والسياسية. كما يكشف البحث الدور الخطير لكل من إسرائيل وأبعدها الاقتصادية والسياسية. كما يكشف البحث الدور الخطير لكل من إسرائيل وتركيا في الهيمنة على المياه العربية ومصادرها والعمل على جعلها سلعة اقتصادية خاضعة للعرض والطلب تتحدد قيمتها وفق نظرية السعر. ويعرض البحث أيضاً دور البنك الدولي المتمم لدور إسرائيل وتركيا وأثره في الأمن المائي العربي .

ويخلص البحث إلى مقترحات وتوصيات محددة تهدف إلى تفعيل التعاون والتكامل العربي المائي وإلى وضع قواعد ومبادئ سليمة لصيانة الأمن المائي العربي وللحفاظ على هذه الثروة الحياتية الكبيرة من التبدد والضياع والسطو .

مقدمة:

تعدّ مشكلة المياه إحدى أبرز مظاهر الأزمة الحقيقية في الوطن العربي وعلامة فشل السياسات الاقتصادية والتنمية والمائية العربية حيث كان لهذه الأزمة أسباباً طبيعية لا جدال فيها كالتحول المشهود في المناخ بما يحمله من جفاف ونضوب في منسوب المياه المخترنة وتوالي السنوات العجاف وانتشار ظاهرة التصحر. وقد بدأت هذه الأزمة في الاستفحال في وقت شهدت فيه معظم الأقطار العربية تزايداً سكانياً مهولاً وتوسعاً زراعياً وصناعياً كبيراً ضاعف من حجم المشكلة الخطيرة التي أصبحت تحتل موقعاً كبيراً في التحديات الحقيقية التي يواجهها الوطن العربي حالياً ومستقبلاً دون أن يظهر اهتمام بها يوازيها أو خطط لمواجهتها تكون مناسبة أو فعالة أو شاملة لكل أجزاء الوطن العربي. أي لحمايته من التهديد والضيوف والابتزاز وعمليات الحصار المستمرة والعقوبات التي لم تنته بعد. من هنا ولدت فكرة «الأمن المائي» الذي يجب على الوطن العربي استخدامه وتحويله إلى عنصر رئيس في برامج واستراتيجيات الدول والأحزاب والثورات والمفكرين بشكل لا ينفصل عن مفهوم الدول العربية للأمن الغذائي العربي الذي يمثل الركن الآخر من الأركان الرئيسية للأمن القومي العربي إذ إن أي خلل في جانب الأمن المائي سوف يؤدي إلى خلل مماثل في جانب الأمن الغذائي، ومن ثمّ يصبح عندها الأمن القومي العربي في خطر كبير. والأمن المائي اصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليأتي مترافقاً مع مصطلحات أخرى كالأمن الوطني والأمن الاستراتيجي والأمن الاجتماعي وغيرها من المصطلحات التي أريد بطرحها التنبيه على ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثارها وإزالة جميع الأضرار الناجمة عنها. والمقصود بالأمن المائي هو توفير الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثارها وإزالة جميع الأضرار الناجمة عنها. والمقصود بالأمن المائي هو توفير الماء اللازم للمجتمع من مصادره الطبيعية وغير الطبيعية وضمان توزيع الماء وجعله في متناول أعضاء المجتمع إضافة إلى حماية هذه المصادر من خلال الاتفاقات الإقليمية والدولية وفي ظل القانون الدولي.

مشكلة البحث وأهميته:

من دراسة الوضع المائي في الوطن العربي تبرز مشكلة البحث وأهميته في تناول مسألة المياه العربية البالغة التعقيد، حيث تُبين الإحصاءات المختلفة الفقر المائي للوطن العربي الذي سوف يبلغ في وقت قريب حد الخطر مع الضغط السكاني المتزايد على الموارد المحددة. فإذا أضفنا إلى ذلك

المطامع الإقليمية في المياه العربية وحقيقة أن 67 في المئة من الموارد المائية يمر بأراضٍ غير عربية اتضح لنا مدى حدة هذه المشكلة التي يتعرض لها الأمن المائي العربي، مع الإشارة إلى أن المياه تتضاعل بسرعة منذ فترة طويلة. ففي عام 1965 كان استهلاك الفرد الواحد في الوطن العربي للأغراض المنزلية والصناعية والزراعية يناهز 3300 متر مكعب سنوياً، أما اليوم فإن حصة الفرد لا تتجاوز 1250 متراً مكعباً في السنة وهي أدنى كمية متوافرة للفرد في العالم، وينتظر أن تصل هذه النسبة إلى 650 متراً مكعباً بحلول عام 2025. ويعدّ هذا التضائل المتوقع نتاجاً لمجموعة من المتغيرات الطبيعية مثل التصحر والتلوث والتملح والهدر إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية والتنموية بفعل التزايد السكاني وبناء السدود واستصلاح أراضٍ جديدة فضلاً عن احتلال إسرائيل للأراضي العربية واستمرار اغتصابها الموارد المائية لبعض الدول العربية .

أهداف البحث:

يعدّ الحفاظ على الثروة المائية جزءاً أساسياً من الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة التي هي السبيل إلى حماية موارد المنطقة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، بالوقت الذي يواجه فيه الأمن المائي العربي ثلاثة تحديات أساسية تتمثل في قضية المياه المشتركة مع دول الجوار، وأطماع إسرائيل في الموارد المائية لبعض الدول العربية المجاورة وأطماع إسرائيل في مياه الأراضي العربية المحتلة في فلسطين. انطلاقاً من ذلك يمكن تلخيص أهداف هذا البحث بما يأتي:

1- تقديم بعض الطرائق الإحصائية التحليلية التي تقود إلى التعرف على الوضع الحالي للمياه في الوطن العربي وانعكاساته الاقتصادية وآفاق تطوره وتغيره الدائم .

2- اعتماد منهج تحليلي مركب من التحليل المنطقي والتحليل الاقتصادي والإحصائي. والتحليل الاقتصادي السياسي يقوم على أساس التغيرات السكانية الدائمة والمستمرة بالإضافة إلى الطرائق الإحصائية المستخدمة باستقراء مستقبل الموارد المائية في الوطن العربي في ضوء الاحتياجات السكانية المتنامية، إذ يعدّ هذا المنهج بمنزلة الجديد في تناول مسألة المياه من جوانبها المتعددة.

3- كما يهدف البحث إلى تقديم المعلومات الضرورية والمهمة التي يمكن أن تعتمد عليها الجهات والهيئات والمنظمات العربية المائية في البحث عن السبل والأساليب التي تكفل حماية الموارد المائية في المنطقة العربية .

- 4- دراسة وقياس أثر الضغط السكاني والزيادات السكانية على الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي وبيان حصة الفرد الواحد من المياه في أعوام الدراسة بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحصة الفرد الواحد عام 2025 .
- 5- دراسة مشكلة المياه في الوطن العربي دراسة اقتصادية إحصائية شاملة في ضوء الواقع الحالي للمياه في الوطن العربي والأساس القانوني والسياسي لهذا الواقع.
- 6- الكشف عن بعض الجوانب الاقتصادية والسياسية التي تقف وراء مشكلة المياه في الوطن العربي وبشكل خاص مع الدول المجاورة والبعد الاستراتيجي المائي لهذه الدول في ضوء الاتفاقات والصفقات المائية التي تعقد مع دول أخرى ودور إسرائيل في محاولة الهيمنة على المياه العربية.
- 7- إبراز دور بعض المؤسسات والهيئات الدولية وبشكل خاص دور البنك الدولي في إدارة وتوجيه مسألة المياه في الوطن العربي والمحاولات التي قام بها لأغراض اقتصادية وسياسية لجعل المياه سلعة اقتصادية خاضعة للعرض والطلب والربح والخسارة كأية سلعة اقتصادية أخرى.
- 8- إن تحقيق الأمن الغذائي للسكان مرتبط بالتوسع في الزراعة وهذا يعتمد بصورة أو بأخرى على التغطية المائية في ظل الظروف التي تتصف بمحدودية الموارد المائية ومن ثم فإن الأمن الغذائي مرتبط بشكل أساسي مع الأمن المائي العربي .
- 9- بالإضافة إلى ما سبق يهدف البحث إلى إبراز جميع الجوانب الاقتصادية والسكانية والسياسية المتعلقة بمشكلة المياه في الوطن العربي بالإضافة إلى مقارنة الموارد المائية سواء كانت طبيعية أم غير طبيعية مع الاحتياجات السكانية في الوطن العربي وقياس الفجوات القائمة بين الموارد المتاحة والاحتياجات الضرورية والتعرف على طبيعة هذه الفجوات سواء كانت سالبة أم موجبة.
- 10- إظهار خطورة السياسة المائية للبنك الدولي على الأمن المائي العربي التي تجعل البنك يتدخل في وضع استراتيجيات المياه التي يراها محققة لأغراضه أحياناً والتي قد تؤدي إلى تبرير السيطرة الإسرائيلية على المياه العربية أحياناً أخرى، ولاسيما أن البنك هو صاحب الدعوة إلى تبني نظرية تسعير المياه وجعلها سلعة تتداول تجارياً .

أسلوب البحث:

في ظل ظروف محدودية الموارد المائية في الوطن العربي والاستخدام المفرط لها وغياب الدراسات الاستراتيجية وعدم توافر الإحصاءات الكافية والدقيقة لهذه المشكلة، كلها كانت تعبيراً عن الصعوبات الكبيرة التي واجهتنا في جميع مراحل هذا البحث وجعلنا نعتمد على أساليب علمية متعددة شكلت

بمجموعها منهجاً تحليلياً استقرائياً ومركب عمل لإبراز الصورة الحقيقية لهذه المشكلة وتطورها المستقبلي في ضوء الزيادات السكانية الكبيرة التي سوف تشهدها المنطقة العربية حتى نهاية عام 2025. ولهذا فقد اعتمدنا أسلوب التحليل المنطقي لهذه الظاهرة من حيث توصيفها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها ودور الهيئات والقوانين الدولية في تنظيمها وتوجيهها وإدارتها بالإضافة إلى أسلوب التحليل الاقتصادي الإحصائي للموارد المائية في الوطن العربي من خلال الإحصاءات التي استطعنا الحصول عليها من مصادر متعددة مع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الوطن العربي والزيادات السكانية، وقد اعتمدنا أساليب التنبؤ الإحصائي في توضيح مستقبل الموارد المائية مع الزيادات السكانية حتى نهاية عام 2025، إذ استطعنا من خلال هذه الأساليب تحديد الموارد المائية الطبيعية وغير الطبيعية المتاحة في الوطن العربي حالياً بالمقارنة مع عدد السكان في الوطن العربي، فضلاً عن قياس الفجوات بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات السكانية لها حتى عام 2025 وتحديد هذه الفجوات سواء كانت موجبة أم سالبة لكي تكون الأساس الذي يمكن اعتماده في وضع الخطط ورسم السياسات المائية بما ينسجم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك اعتماد أسلوب التحليل الاقتصادي السياسي في دراسة مسألة تقاسم المياه مع دول الجوار المتشاطئة من خلال الرؤية السياسية لهذه الدول وموقفها القانوني الدولي إزاء هذه المسألة، لذلك نرى أنه من المفيد أن يتناول هذا البحث الموارد المائية في الوطن العربي المدعمة بالمعطيات الإحصائية ومشكلة المياه وخصائصها والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمشكلة اقتسام مياه نهري النيل والفرات بين الدول المتشاطئة وجذور إشكالية المياه في الشرق الأوسط والمشاريع المائية وأهدافها ودور البنك الدولي وأثره في الأمن المائي العربي والمقترحات والتوصيات الهادفة إلى وضع قواعد ومبادئ سليمة لصيانة الأمن المائي العربي .

أولاً - الموارد المائية في الوطن العربي :

يمكن تقسيم الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي إلى موارد مائية طبيعية وموارد مائية غير طبيعية:

1- الموارد المائية الطبيعية :

يُعدّ الوطن العربي من المناطق قليلة الموارد المائية في العالم على الرغم من تعدد مصادر الموارد المائية والتي أهمها الأمطار والأنهار وباطن الأرض. وتبلغ إجمالي الموارد المائية السنوية في الوطن العربي 394 مليار متر مكعب منها موارد جوفية 42 مليار متر مكعب و 352 مليار متر مكعب موارد سطحية بيد أن ما يستثمر منها يصل إلى 175 مليار متر مكعب فقط، ويقدر المخزون الإجمالي

للمياه الجوفية بأكثر من 14 ألف مليار متر مكعب. وتدل الدراسات الإحصائية على أن المنطقة العربية تضم موارد أرضية ومائية ومناخية ضخمة قادرة على الوفاء باحتياجات الوطن العربي من المياه ولكن معدلات تنمية هذه الموارد واستثمارها لا تتحقق بالمستوى الذي يتناسب مع زيادة الاحتياجات المائية الناشئة عن معدل النمو السكاني وارتفاع مستوى الحياة المعيشية .

ومن الجدير بالذكر أن طرائق الري التقليدية المستخدمة في الري تؤدي إلى هدر في مياه الري يقدر بقرابة 37.5 %، ويتضح ذلك إذا عرفنا أنه تستعمل كمية 12 ألف متر مكعب من الماء لري هكتار واحد، في حين تبين الدراسات أنه يكفي لري هذه المساحة قرابة 7500 متر مكعب، وبذلك يمكن استخدام المياه المهدورة للتوسع في ري مساحات جديدة تقدر بقرابة سبعة ملايين هكتار.

على الرغم من افتقار البلدان العربية باستثناء مصر والعراق إلى موارد المياه التي تكفي لري الأراضي الزراعية المتوافرة يؤدي موقع هذه البلدان وتوسطها بين ثلاث قارات دوراً مهماً في إعطاء صبغة معينة لمناخها تميزه عن كثير من دول العالم، حيث يلجأ المزارعون إلى زراعة المحاصيل وخاصة الحبوب في الأراضي المطرية. وتتصف الأمطار في معظم الأقطار العربية بالتذبذب من عام إلى آخر ومن فترة إلى أخرى خلال الموسم الواحد. وقد أدى ذلك إلى عدم استقرار مستويات الإنتاجية، ولاسيما في بلاد مثل المغرب والسودان، وسورية والأردن. وتولي جميع الأقطار العربية دون استثناء أهمية كبيرة لتنمية موارد المياه وفق الموارد المالية المتاحة في كل بلد. فقد شاهدنا في السنوات العشر الأخيرة مشاريع كبرى لخصن المياه وتنظيم توزيعها، ولكن البلاد العربية بصورة عامة ما زالت في بداية الطريق في مجال رفع كفاءة استعمالات المياه على مستوى المزرعة. وتتوقف مدى الزيادة في الأراضي المروية على السرعة التي تستطيع بها الأقطار العربية استصلاح الأراضي المروية.

وتتمثل المصادر المائية الأخرى بخلاف الأمطار في المياه الجوفية ومياه الأنهار والعيون وهي محدودة، في الوطن العربي. حيث لم تزد كمية المياه التي يمكن استغلالها للزراعة في عام 2000 على 2478675 مليون متر مكعب⁽¹⁾.

إن ترشيد استخدام الموارد المائية، بإقامة السدود وتخزين المياه، يتيح زيادة الموارد المائية السطحية بمعدل 296 مليار متر مكعب سنوياً⁽²⁾. يذهب هدرًا سنوياً 55 مليار متر مكعب من المياه بسبب البخر والفقدان في مياه الأنهار والبحيرات، يمكن تخفيض هذه الموارد المهدورة بنسب كبيرة عند تطبيق وسائل الري الاقتصادية. تبلغ مساحة الأراضي المروية حالياً 9 مليون هكتار في الوطن

(1) د. عبد العظيم محمد مصطفى، «أزمة الزراعة العربية والعمل العربي المشترك» ص 21 - لكويت 1987

(1) أزمة الأمن الغذائي العربي في الوطن العربي ص 149 - دراسات اقتصادية-دمشق 1988

العربي يمكن رفعها إلى 40 مليون هكتار عند الاستفادة المثلى من الطاقات المائية المتاحة وحسن استخدامها .

يملك الوطن العربي اثنين من أهم الأحواض النهرية في العالم، حوض النيل الذي يضم مصر والسودان وحوض الفرات ودجلة الذي يضم سورية والعراق⁽¹⁾. ويتفق العلماء على أن نقص الرقعة الزراعية المروية لا يعود إلى ندرة المياه بقدر ما يرجع إلى سوء استغلالها وعدم التحكم بها. فهناك عدد غير قليل من الأنهار الصغيرة والمجاري المائية الجوفية والسطحية ولكنها بحاجة إلى سدود وخزانات للتحكم بها أو لتجميع مياه الأمطار كما في اليمن والمغرب أو لاستخراجها من باطن الأرض كما في ليبيا والجزائر. ويعد مشروع النهر الصناعي العملاق في الجماهيرية الشعبية الليبية أحد أبرز وأهم المشروعات الحيوية في الوطن العربي. ويبلغ متوسط تصريف المياه السطحية في الوطن العربي 195 مليار متر مكعب سنوياً يستغل منها 125 مليار متر مكعب فقط، ويرى الخبراء أنه يمكن زيادة التصريف إلى 227 مليار متر مكعب. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المعتمدة على الأمطار 38.5 مليون هكتار، يمكن زيادتها إلى 180 مليون هكتار ، أي بزيادة نسبتها %108. وتشير المعلومات إلى أن المساحات الزراعية العربية التي تروى من المياه الجوفية تقدر بـ 325 ألف هكتار تستهلك 10 مليارات متر مكعب من المياه سنوياً ويمكن زيادتها إلى مليوني هكتار. أي بالإمكان توسيع الرقعة الزراعية أفقياً من 11 مليون هكتار إلى 28 مليوناً بزيادة قدرها % 155 هذا فضلاً عن مسألة الاستخدام الكفء للمياه .

2- الموارد المائية غير الطبيعية :

يقصد بالموارد المائية غير الطبيعية تلك التي يتم استخراجها من المصادر الآتية :

أ - تحلية مياه البحر والمياه الجوفية ذات الملوحة العالية .

ب - معالجة مياه الصرف الصحي .

ج- معالجة مياه الصرف الزراعي .

تعد عملية تحلية مياه البحر الأكثر انتشاراً في دول الخليج العربي والجزيرة العربية فقد كان إنتاج الوطن العربي عام 1996 من مياه التحلية 4,3 مليار متر مكعب⁽²⁾ وهذا ما يعادل %70 مما ينتجه العالم. وتأتي معالجة الصرف الصحي وإعادة استخدامها من جديد لأغراض الزراعة والري والصناعة في المرتبة الثانية بعد مياه التحلية وقد كان إنتاج الوطن العربي عام 1996 قرابة 1399 مليون متر مكعب يتركز منها قرابة % 90 في مصر والباقي في دول الخليج العربي والمغرب العربي.

(2) خالد تحسين علي ((أزمة الغذاء العربي المشترك))، نقلاً عن د. عباس فاضل السعدي ص 32-33 الكويت 1988.

(1) د. واثق رسول آغا، الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي. الندوة البرلمانية العربية الخامسة ص 36 - عام 1997 .

أما المورد المائي الثالث فيتمثل بمعالجة الصرف الزراعي حيث يقتصر استعمال هذا المورد في الوقت الحاضر على مصر إذ يبلغ حجم مياه الصرف الزراعي المعالجة هناك 4.3 مليار متر مكعب. ويستثمر حالياً في الوطن العربي ما مقداره 9950/ مليون متر مكعب من الموارد المائية غير الطبيعية. والجدول رقم (1) يبين موارد المياه الطبيعية وغير الطبيعية المتاحة في دول الخليج العربي والجزيرة العربية في عام 1995 - 1996 .

جدول رقم (1) يوضح موارد المياه الطبيعية وغير الطبيعية في دول الخليج العربي والجزيرة العربية في عام 1995 - 1996⁽¹⁾

المجموع (مليون متر مكعب/ سنة)	لموارد لمائية غير الطبيعية				لموارد لمائية طبيعية			معل لتبخر ملم/سنة	معل الأطار ملم/سنة	الدولة
	لمياه المعالجة (مليون متر مكعب/سنة)		التحلية (مليون متر مكعب/سنة)		مياه جوفية (مليون متر مكعب/سنة)		مياه سطحية (مليون متر مكعب /سنة)			
	الإنتاج	السعة	الإنتاج	السعة	الاستخراج	معل لتغذية				
111.2	55.2	58.4	56	75	239	-	-	2050-1650	70	البحرين
343	103	130	240	428	255	-	-	3500-1900	176	الكويت
61	28	30	34	51	1223	955	1450	3000-1900	300-20	عُمان
229	103	105	126	185	285	50	-	2700-2000	75	قطر
487	102	108	385	704	1615	125	150	4050-3900	89	الإمارات
1231	526	667	795	857	17000	2340	3210	4500-3500	500-70	السعودية
29	20	-	9	10	2930	1550	3500	3900-1900	1000-50	اليمن
2582	937	1120	1645	2328	23457	5020	8310			لمجموع

نلاحظ أن المياه المحلاة تمثل المصدر الرئيسي الثاني بعد المياه الجوفية في تلبية حاجات دول الجزيرة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً. R] he]OGJ, تكنولوجيا التحلية منذ منتصف الخمسينيات، وتزايد الاعتماد عليها مع الوقت مع تدهور نوعية المياه الجوفية وذلك لتلبية المتطلبات المائية المنزلية في المنطقة. وتتجاوز سعة الإنتاج الحالية وتلك تحت الإنشاء 2315 مليون متر مكعب في السنة، وأنتج نحو 1645 مليون متر مكعب عام 1995. وحالياً تناهز كمية المياه المعالجة 940 مليون متر مكعب سنوياً علماً أنها أصبحت أحد مصادر المياه في الموازنة المائية لدول المنطقة في بداية الثمانينيات.

والجدول الآتي رقم (2) يوضح أهمية الموارد المائية غير الطبيعية (المعالجة) في حياة بعض البلدان العربية مقارنة مع الموارد المائية الطبيعية التي أصبحت لا تفي بالاحتياجات المتزايدة والضرورية لاستمرار الحياة والتنمية مع الزيادة المطردة لعدد سكان الوطن العربي في الأعوام 1990-2000-2025:

(1) جدول مركب من المصادر: العلوي وعبد الرزاق 1993، الزبيري 1997، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة 1997.

بناءً على المعلومات الواردة في هذا الجدول نلاحظ أن نسبة الموارد المائية المتجددة إلى إجمالي الموارد عام 1990 تبلغ %92 (يحددها تقرير البنك الدولي بـ %97 حيث يبدو أن تقديراته للموارد غير الطبيعية أقل من الواقع) وإن الموارد المائية لمصر عام 1990 تسد احتياجاتها التي بلغت %57.40 مليار متر مكعب وفي عام 2000 بلغ إجمالي الموارد المائية لمصر %74.05 مليار متر مكعب أي بزيادة قدرها 10.55 مليار متر مكعب عن عام 1990 مع عدد سكان يبلغ 62 مليون نسمة وأن نسبة الموارد المتجددة إلى إجمالي الموارد تنخفض إلى %84 في حين بلغت احتياجات مصر المائية عام 2000 ما مقداره 70.50 مليار متر مكعب حيث يمكن أن يزيد الطلب على المياه للأغراض المختلفة تبعاً للزيادة السكانية فتزيد كمية المياه المخصصة للشرب. أما في السودان فإن إجمالي الموارد المائية عام 1990 بلغت 22.3 مليار متر مكعب كلها من الموارد الطبيعية. أما في عام 2000 فإن إجمالي الموارد وصل إلى 24.2 مليار متر مكعب .

ويقدر إجمالي الموارد المائية لليمن بـ 5.2 مليار متر مكعب عام 1990 وفي عام 2000 بقيت الموارد المائية لليمن ثابتة على ما هي عليه في عام 1990 ومن ثم تبقى قدرة على سد الاحتياجات المتزايدة مع تزايد عدد السكان المقدر بـ 16 مليون نسمة وفي عام 2025 يقدر بـ 37 مليون نسمة وهذا ما سوف يؤدي إلى وقوع اليمن بالعجز المائي الذي يمكن أن يصل إلى 31.80 مليار متر مكعب. أما في المملكة العربية السعودية فيبلغ إجمالي الموارد المائية عام 1990 (4.950) مليار متر مكعب وتسهم المصادر الطبيعية بمقدار 3.45 مليار متر مكعب وفي عام 2000 بلغ إجمالي الموارد المتاحة 5.54 مليار متر مكعب ومع تزايد عدد السكان المتوقع وصوله إلى 43 مليون نسمة عام 2025 سوف يصل العجز في الموارد المائية إلى 1.65 مليار متر مكعب. أما بالنسبة لدولة الكويت حيث لا تتوافر أي مصادر سطحية للمياه فتعد المياه الجوفية المصدر الطبيعي الوحيد الذي يمكن استغلاله في الكويت وتعتمد على تحلية مياه البحر كمصدر أساسي للمياه العذبة حيث توفر مياه التحلية 0.4 مليار متر مكعب يذهب أغلبها إلى سد احتياجات الشرب والاحتياجات المنزلية .

وكذلك تظهر البيانات الواردة في الجدول (2) أن الموارد المائية لقطر تسد احتياجاتها سواء في الفترة الحالية أو في المستقبل القريب وحتى لأجل طويل والزيادات التي تحدث تتركز كلها في مياه التحلية والمياه المعالجة. وتعتمد البحرين في الحصول على المياه لتلبية الأغراض المختلفة على ثلاثة مصادر هي: المياه الجوفية، مياه التحلية والمياه المعالجة، ومن المنتظر زيادة الموارد المائية عام 2025 إلى 0.32 مليار متر مكعب. ويبلغ إجمالي الموارد المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1990 إلى 1.34 مليار متر مكعب في حين أنه انخفض إلى 1.02 مليار متر مكعب في عام 2000 وذلك لاستنفاد الموارد الجوفية. أما في عُمان فنلاحظ أن الموارد المائية السطحية قليلة عموماً وتتمثل

الموارد غير الطبيعية بتحلية مياه البحر التي تسدّ 80% من استخدامات منطقة العاصمة الكبرى. وفي لبنان تظل الموارد المائية ثابتة في الأعوام 1999-2000-2050 حيث توفر له 4 مليارات متر مكعب والسبب في ذلك يعود إلى اعتماد لبنان على الأنهار الداخلية من جهة وعلى المياه الجوفية المحددة التي تسهم بنحو 0.6 مليار متر مكعب من جهة أخرى.

وبلغ إجمالي الموارد المائية في سورية عام 1990 ما قدره 56.44 مليار متر مكعب، وفي عام 2000 /60.1/ مليار متر مكعب ويسدّ هذا القدر من المياه الاحتياجات المائية لسورية. وفي الأردن تتمثل الموارد المائية في الأنهار والأودية دائمة الجريان كميات سطحية بالإضافة إلى المياه الجوفية والموارد المائية غير الطبيعية مثل مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي والمياه الأرضية والمياه المالحة. وفي العراق يبلغ إجمالي الموارد المائية المستقلة 42.56 مليار متر مكعب أغلبها مياه سطحية (41.35 مليار متر مكعب) يمكن زيادتها إلى أقصى المتاح منها إلى 67.6 مليار متر مكعب في المستقبل. وفي ليبيا تسهم المياه الجوفية بأكبر نصيب في الموارد المائية فالمياه السطحية تسهم بأقل من 5% من الموارد المائية وذلك لندرة الأنهار والأودية المستديمة. وفي تونس يتضح أن كل موارد المياه هي موارد طبيعية حيث يبلغ إجمالي المستغل منها 4.54 مليار متر مكعب وهذه الكمية كافية لسدّ الاحتياجات المائية في الأعوام 1999-2000-2050 على الرغم من الزيادات التي تطرأ على هذه الاحتياجات نتيجة الزيادات السكانية وخطط التوسع الزراعي. وفي الجزائر تسدّ الموارد المائية (17.25 مليار متر مكعب) الاحتياجات المائية (4.36 مليار متر مكعب) ومصدر المياه الرئيسي للجزائر هو الأمطار التي يشكل جريانها السطحي 13.50 مليار متر مكعب في حين تحتل المياه الجوفية المركز الثاني بوصفها مصدراً مائياً للجزائر. وفي المغرب يبلغ إجمالي الموارد المائية 28 مليار متر مكعب ولا ينتظر تحقيق زيادة في هذه الموارد .

ثانياً - الخصائص الرئيسية لمشكلة المياه في الوطن العربي :

تتميز مشكلة المياه في الوطن العربي بمجموعة من الخصائص والسمات نعرض الرئيسية منها في هذا البحث وهي :

1- انخفاض حصة الفرد من الموارد المائية المحدودة والمتجددة :

يبلغ سكان الوطن العربي في الوقت الراهن قرابة 270 مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي يصل إلى 2,5% إذ يعدّ هذا المعدل مرتفعاً نسبياً بالمقارنة بمعدل النمو السكاني في العالم الذي يبلغ 1,5% ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي عام 2025 إلى ما يقارب 450 مليون نسمة. ومن البديهي

أن تزايد السكان سوف ينعكس تزايداً في الطلب على الماء بسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوطن العربي وتحول معظم مجتمعاته إلى مجتمعات استهلاكية. ومن ثم فإن النمو السريع للسكان سوف يؤدي إلى الضغط على الموارد المائية وإلى اختلال التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها .

نصيب الفرد من الموارد المائية المحددة في الوطن العربي لا يتجاوز الـ 1150 متراً مكعباً في السنة وهو أقل كثيراً من متوسط نصيب الفرد على الصعيد العالمي الذي يصل إلى أكثر من 7600 متر مكعب في السنة. وبهذا فإن نصيب الفرد على الصعيد القومي أقل من خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو 1200 متر مكعب في السنة حيث كان من المتوقع أن يصل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة عام 2000 إلى أقل من 1000 متر مكعب أما في عام 2025 فإن متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة سينخفض إلى 600 متر مكعب تقريباً. وهذا يتطلب إعادة النظر في وضع الاستقرار المائي كوضع معياري لأغراض المقارنة بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات المائية المتنامية من احتياجات منزلية إلى احتياجات زراعية وصناعية وثمة علاقة دالة مباشرة بين الاحتياجات المنزلية وعدد السكان تتفق مع ما حدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كحد أدنى (1000 متر مكعب) لنصيب الفرد من الموارد المائية.

والجدول رقم (3) يبين الصورة الكلية للموارد المائية والاحتياجات الحالية والمستقبلية للدول العربية في الأعوام 1990 - 2000 - 2025 :

جدول رقم (3) يمثل الصورة الكلية للموارد المائية والاحتياجات الحالية والمستقبلية للدول العربية (الأنواع الحالية - التوقعات المستقبلية⁽¹⁾)

الدولة	2025			2035			1991		المجموع	
	تخصيص المياه من الموارد المائية المتاحة (مليار م ³ /سنة)	الاحتياجات (مليار م ³ /سنة)	نقص المياه (مليار م ³ /سنة)	تخصيص المياه من الموارد المائية المتاحة (مليار م ³ /سنة)	الاحتياجات (مليار م ³ /سنة)	نقص المياه (مليار م ³ /سنة)	تخصيص المياه من الموارد المائية المتاحة (مليار م ³ /سنة)	نقص المياه (مليار م ³ /سنة)		
20.20 -	67	103.55	36.55	1194	705	74.05	61.1	121	214	412
8.47 -	442	24.04	24.20	2.80+	21.5	24.5	5.28+	892	16.67	22.3
0.14 -	140	4.37	4.26	4.84	3.84	4.28	2.61+	471	2.58	4.29
1.65 -	102	4.91	5.75	0.76+	284	4.79	1.56+	331	3.39	4.95
0.20+	187	4.29	4.79	0.48+	211	0.22	0.29+	491	0.21	0.80
0.05+	446	4.28	4.33	0.46+	879	0.23	0.44+	1077	0.18	0.35
0.05 -	310	0.25	0.22	0.04+	0.75	0.26	0.07+	725	0.22	0.19
1.06 -	435	2.02	1.29	9.63 -	519	1.70	1.02	0.35+	1.99	1.34
1.14 -	312	2.32	1.21	0.03 -	345	1.38	0.69	0.38 -	0.99	0.61
2.17+	77	2.45	4.69	1.15 -	139	1.45	4.60	3.54+	1.06	4.60
31	716	21.15	49.10	461	783	44.48	47.51	716	8.95	51.44
1.15 -	88	2.03	0.28	0.40 -	1.78	1.38	0.48	1.01 -	0.98	0.38
1.27 -	487	57.34	43.57	4.27 -	1947	47.11	1.57 -	2248	41.13	42.56
3.19	110	7.63	4.31	1.60	68	5.38	3.38 -	786	4.70	3.78
0.90 -	234	3.98	4.54	1.63	454	2.91	2.11 -	567	3.43	4.54
6.01+	314	16.44	17.75	11.20+	524	6.10	17.30	19.891	4.56	17
18.11+	276	9.98	18	21.02+	475	6.88	22.21	1491	5.79	28
1.19 -	8014	239.6	328.21	34.26	11320	289.76	102.04	14369	183.05	257.11

(1) مصدر الجدول رقم (3) د. محمود فيصل الرفاعي "أهمية استثمار الماء في نهضة الوطن العربي" العلم والتكنولوجيا، مجلة الإنماء العربي - بيروت - العدد 17-18 يوليو 1989.

إن الأهمية التحليلية للموارد المائية في الوطن العربي تقضي بأخذ نصيب الفرد منها إذ إن دراسة هذا المتغير وفق المنظور العالمي يعكس ارتباطه بموقع الدول المختلفة في إطار صيغة التقدم والتخلف. ويهدف إلى تحديد وضع الاستقرار المائي (1000 متر مكعب للفرد سنوياً وفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة) كوضع معياري لأغراض المقارنة ضمن مؤشرات فجوة الموارد المائية. ومن الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من الموارد المتاحة في مصر عام 1990 يبلغ سنوياً 1221 م³ وهي كمية تزيد على حد الاستقرار المائي المحدد بنحو 20% في حين نرى أنه انخفض في تقديرات عام 2000 ليصل إلى (1194) أي بمقدار 27 متراً مكعباً/ سنة ومن المتوقع أن يصل في عام 2025 إلى (637) متراً مكعباً/ سنة أي بانخفاض قدره (458) متراً مكعباً/ سنة. ويعد هذا الاتجاه الهبوطي مؤشراً على احتمال حدوث ضغط عال على الموارد المائية.

أما في السودان فنجد أن نصيب الفرد من الموارد يبلغ 892 متراً مكعباً / سنة بعجز قدره 208 متر مكعب/ سنة عن حد الاستقرار المائي. وفي اليمن نلاحظ أن نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية عام 1990 بلغ (773) متراً مكعباً وهو أقل من الحد المعياري للاستقرار المائي بنحو النصف، ويزداد نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية انخفاضاً في اليمن ليصل إلى 325 متراً مكعباً. ولدى وصول تعداد السكان في اليمن على (37) مليون نسمة عام 2025 سينخفض نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية إلى 140 متراً مكعباً وتظهر الفجوة المائية بعجز قدره 0.17 مليار متر مكعب.

وفي المملكة العربية السعودية يبلغ نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية عام 1990 (330) متراً مكعباً وهو يقل كثيراً من الحد اللازم للاستقرار المائي الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي عام 2000 يصل إلى 264 متراً مكعباً/ سنة. وفي عام 2025 يصل إلى 192 متراً مكعباً/ سنة نتيجة تزايد عدد السكان من (15) مليون نسمة عام 1990 إلى 21 مليون نسمة عام 2000 إلى (43) مليون نسمة عام 2025. وفي الكويت نلاحظ أن نصيب الفرد من الموارد المائية منخفض منذ عام 1990 وعلى امتداد الفترات حتى عام 2025 حين يصل عدد السكان إلى حجم الثبات الافتراضي (4) مليون نسمة.

أما في قطر فإن متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية سنوياً يظهر أن قطر تدور حول حد الاستقرار المائي. وفي البحرين يبلغ نصيب الفرد من الموارد المائية عام 1990 (725) متراً مكعباً سنوياً ، حيث انخفض إلى 675 متراً مكعباً عام 2000 ومن المتوقع أن يزداد عام 2025 ليصل إلى 780 متراً مكعباً وهو دون حد الاستقرار المائي في السنوات 1990 - 2000 - 2025.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فيلاحظ أن نصيب الفرد من الموارد المائية سنوياً أقل باستمرار على مدى الفترات الزمنية 1990 - 2000 - 2025 من حد الاستقرار المائي. وفي عُمان نلاحظ أن هناك عجزاً مائياً كبيراً ومستمرًا نتيجةً لتزايد عدد السكان المستمر حيث بلغ عام 1990 (0.38) مليار متر مكعب وعام 2000 (0.69) مليار متر مكعب وعام 2025 (1.14) مليار متر مكعب.

وفي لبنان نلاحظ أن هناك انخفاضاً في نصيب الفرد من الموارد المائية من (1533) متر مكعب/سنة عام 1990 إلى 767 متراً مكعباً/سنة عام 2025 مما يؤدي إلى ظهور عجز مائي كبير.

ونلاحظ في سورية أن نصيب الفرد من الموارد المائية يبلغ عام 1990 (746) يزداد عام 2000 ليصل إلى (783) وينخفض عام 2025 إلى (776) نتيجة زيادة عدد السكان المتوقع (35) مليون نسمة. أما في الأردن فإن نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية بالمتر المكعب متدن جداً وهو يتناقص من عام إلى آخر. وفي العراق تبين البيانات الواردة في الجدول (3) أن العراق ينتقل تدريجياً من موقف الاستقرار المائي إلى موقف حد الاستقرار المائي إذ إن الموارد المائية للعراق تكاد تسد الاحتياجات الحالية، ومع تزايد السكان فإنه يتوقع ظهور عجز مائي في تلبية الاحتياجات المستقبلية.

وفي ليبيا نلاحظ أن نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية بانخفاض مستمر في الأعوام الثلاثة حيث بلغ عام 1990 (756) وقد انخفض إلى (663) عام 2000 وإلى (310) عام 2025 لذلك سوف تواجه ليبيا عجزاً مائياً كبيراً نتيجة تزايد عدد سكانها إلى (14) مليون نسمة عام 2025.

أما في تونس فإن نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية لا يتجاوز (567) متراً مكعباً عام 1990 وينخفض هذا المؤشر تدريجياً على مدى الفترات التالية مما يزيد من الفجوة المائية. وفي الجزائر تنخفض حصة الفرد من الموارد المائية من 690 متراً مكعباً عام 1990 لتصل إلى 524 متراً مكعباً عام 2000 و334 متراً مكعباً عام 2025. وفي المغرب نلاحظ أن نصيب الفرد من الموارد المائية أخذ بالانخفاض منذ عام 1990 حيث بلغ 400 متر مكعب/ سنة في حين بلغ عام 2000 (875) متراً مكعباً/ سنة وفي عام 2025 (596) متراً مكعباً / سنة، وعلى الرغم من انخفاض حصة الفرد في المغرب إلا أن كمية الموارد المائية قادرة على مجابهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ثالثاً - مشكلة اقتسام نهري النيل والفرات بين الدول المتشاطئة:

تعد مشكلة اقتسام نهري النيل والفرات حالياً بين الدول المتشاطئة من أبرز المشاكل الإقليمية والدولية نظراً لأنها ليست مسألة مائية فحسب وإنما لها أبعاد سياسية واقتصادية كبيرة وتأتي في مقدمة المخطط الذي يرسم للمنطقة العربية خصوصاً ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ولذلك

سوف نبحث في هاتين المشكلتين كلاً على حدة آخذين بالحسبان العوامل المؤثرة في كلتا المسألتين والتي تبدو واحدة من حيث الشكل إلا أنها مختلفة من حيث الجوهر.

1- مشكلة اقتسام مياه نهر النيل بين الدول المتشاطئة والأبعاد السياسية:

تتحكم في مصير نهر النيل سبع دول أخرى إلى جانب كل من مصر والسودان وهي: تنزانيا وبوروندي، ورواندا، وزائير، وكينيا، وأوغندا، وأثيوبيا. وأي تعديل في حصص هذه الدول من إيراداته المائية سوف يؤثر تأثيراً مباشراً في مصر والسودان وتؤكد أثيوبيا التي تنبع من هضبتها النسبة الغالبة من مياه النهر (نحو 85% منها) وفي مختلف المناسبات حقها المطلق في الاستغلال الكامل لمواردها المائية دون التشاور مع بقية دول الحوض، كما رفضت أثيوبيا الانضمام إلى تجمع (الاندوجو) الذي يضم دول الحوض والذي أنشئ عام 1983 بمبادرة مصرية⁽¹⁾، ومما يزيد من خطورة الموقف الأثيوبي العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفنية المتنامية بين أثيوبيا وإسرائيل. حيث تحاول إسرائيل الضغط على مصر من خلال هذا التعاون حيث أنشئ (26) سداً على نهر النيل الأزرق والسوبات لدى (400) ألف هكتار، وإنتاج (38) مليار كيلو واط من الطاقة الكهربائية. الأمر الذي سيحرم مصر من (5) مليارات متر مكعب من المياه متجاوزة بذلك القانون الدولي والاتفاقات التي حددت اقتسام مياه النيل بين دول الحوض. كما ترفض أثيوبيا دائماً الانضمام إلى أي اتفاق قانوني ينظم العلاقة بين دول الحوض وهو الأمر الذي يهدد الموارد المائية المستقبلية لمصر والسودان، ومن ثم يهدد الأمن المائي الذي يكفل رسم وتحقيق سياسات اقتصادية تنموية تعمل على تطوير المجتمع من مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ.

2 - مشكلة اقتسام نهر الفرات بين الدول المتشاطئة والبعد السياسي للدور التركي

في مياه الفرات:

نعلم أن الدول المتشاطئة على نهر الفرات هي تركيا وسورية والعراق حيث تعدّ تركيا من الدول التي تأخذ موقفاً غير تصالحي وأعطت لنفسها الحق باستعمال ما تشاء من المياه ومن ثمّ عدم التزامها باحترام حقوق الدول المتشاطئة، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلاف جوهري ومتطور أحياناً من الدول المتشاطئة معها على نهري دجلة والفرات وهما سورية والعراق وأيضاً بسبب التفسير القانوني البعيد كل البعد عن النظريات والقواعد الدولية والأحكام النازمة للمياه.

يبلغ متوسط غزارة نهر الفرات 700 م³/ثا (250 م³/ثا في الشح) وتصل إلى (4500 م³/ثا في الفيضان).

(1) د. ولى رسول آغا، الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي. الندوة البرلمانية العربية الخامسة ص 23 - 3.

يبلغ المتوسط الوارد الطبيعي للنهر من موقع سد كيبان (20) مليار متر مكعب وفي موقع أتاتورك 26 مليار متر مكعب، وفي مدينة جرابلس قرب الحدود السورية - التركية (31.4) مليار متر مكعب سنوياً. نفذت تركيا على مجرى نهر الفرات مجموعة من السدود تجاوزت الاثني عشر سداً منها ستة سدود قيد التنفيذ يصل حجمها التخزيني الكلي إلى /90/ مليار متر مكعب. كما أقامت مشاريع ري تبلغ مساحتها /1446/ ألف هكتار وأهمها مشروع جنوب شرق تركيا المعروف بمشروع (GAP) كما أقامت مشاريع توليد طاقة كهربائية استطاعتها (20) مليون كيلو واط ساعي سنوياً.

وفي سورية أقيم على نهر الفرات سد الطبقة الذي يشكل بحيرة الأسد وتحتجز مقدار (14.16) مليار متر مكعب وألحقت بمشروع الفرات مشاريع كبيرة منها سد البعث الذي يحجز مقدار (90) مليون متر مكعب وسد تشرين لتوليد الطاقة وهو قيد التنفيذ وبحجم تخزيني إجمالي مقداره (1.88) مليار متر مكعب، وفي العراق أقيمت مجموعة من السدود منها سد القادسية وسد البغدادية ثم سد الحبانية بتخزين إجمالي (11.600) مليار متر مكعب. والجدول رقم (4) يبين بعض السدود المقامة على نهر الفرات ومواصفاتها:

جدول رقم (4) يبين بعض السدود المقامة على نهر الفرات ومواصفاتها⁽¹⁾

التصنيف	وحدة القياس	اسم السد					
		سورية			تركيا		
		العراق	سورية	سورية	تركيا	تركيا	تركيا
		الحبانية	البعث	الطبقة	تشرين	أتاتورك	قرايا
الوارد السنوي	مليار متر مكعب	-	26,8	26,8	26,8	26,2	23,5
السعة التخزينية	مليار متر مكعب	3,56	11,3	0,09	11,6	1,3	49
سطح الخزان	كيلو متر مكعب	-	650	27	604	-	817
القدرة الكهربائية	ميغا واط	-	-	57	800	420	2400
الوضع الحالي		منفذ	منفذ	منفذ	منفذ	منفذ	قيد التنفيذ

إن استخدام موارد هذا النهر وتطويرها يجريان على قدم وساق، إذ إن تركيا قد اتخذت في السنوات الماضية عدة خطوات للاستفادة من مياه النهر بإقامة مشاريع تنموية مما أدى إلى تخفيض تدفق المياه إلى سورية والعراق في بعض الأحيان وإلى قطعها بشكل مؤقت لملء سد أتاتورك⁽¹⁾، أضف إلى ذلك أن التطورات السياسية الناجمة عن هذه الاستخدامات أظهرت المياه كعامل استراتيجي مهم

(1) المصدر: د. محمود فيصل الرفاعي «أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي» العلم والتكنولوجيا، العدد 17 - 18، يوليو ص 17.

(1) صحيفة لوموند العدد 14-15 الصادرة في كانون الثاني 1990 وبعنوان: «فرات الصراع».

يؤثر بشكل كبير في توازن القوى الاستراتيجية في المنطقة. وتعدّ تركيبة من الدول الغنية بالزراعة المروية من مياه الأنهار وبتدفق المياه وتساقط الأمطار وتطمح إلى تسخير نهري دجلة والفرات لتوليد الطاقة الكهربائية والاستفادة من صادرات المحاصيل الزراعية المروية في مياهها، أما سورية فهي تعتمد اعتماداً كبيراً على المحاصيل الزراعية المحدودة بسبب الجفاف النسبي الذي تعانيه. أما في العراق فلا تشكل الزراعة أكثر من 10% من الناتج الإجمالي إذ إنه يعتمد اعتماداً كبيراً على صناعته النفطية.

وبالنتيجة تعدّ سورية هي الدولة الأكثر تضرراً من الدول الثلاث باستغلال مياه الفرات. ومنذ السبعينيات شرعت الحكومة التركية تستغل في مشروع تنموي كبير نهري دجلة والفرات في جنوب شرق منطقة الأناضول بهدف تنمية ست مقاطعات بهذه المنطقة ويعرف باسم مشروع GAP حيث تتكون من 13 مشروعاً رئيسياً مخصصة كلها لإنتاج الطاقة المائية والزراعة المروية وسيشمل المشروع في النهاية على 21 سداً إضافة إلى أول مشروع ضخم لإنتاج الطاقة الكهرومائية والذي انتهى العمل به عام 1972 وهو سد كيبان (1240 ميغا واط) وسد كراكايا (1800) ميغا واط إلى الجنوب من سد كيبان والسد الثالث الأكثر أهمية والذي يعدّ الحجر الأساسي بالنسبة لمشروع GAP هو سد أتاتورك (2400 ميغا واط) والغرض منه ضخ المياه للري وتوليد الطاقة حيث سيتم ري قرابة مليون هكتار من الأراضي الزراعية من مياه الفرات، وقرابة (600) ألف هكتار من دجلة. وعندما ينتهي العمل من مشروع الـ GAP عام 2001 تزداد القدرة الإجمالية لإنتاج الطاقة في تركيا بنحو 70% وهذا ما جعل سورية تنتبه إلى خطورة هذا المشروع الذي سيؤدي اكتمال برنامجه إلى إنقاص كمية المياه بنسبة 14 مليار متر مكعب.

بالإضافة إلى المشاريع السابقة الذكر التي أقامتها وتقيمها تركيا هناك مشروع أنابيب السلام المخطط له بنقل جزء من مياه نهري سيحان وجيحان في تركيا عبر سورية إلى بلدان الخليج والمملكة الأردنية الهاشمية والعربية السعودية لتوريد المياه لأغراض الاستعمال المنزلي والري المحدود في المنطقة.

أما الحقيقة التي يمكن استشفافها من السلوك التركي المائي عن مشروع أنابيب السلام فهو ما بينه وزير الأشغال العامة والإسكان -جنكيز التن كايا- في حديث بثه التلفزيون التركي على قنواته الثانية بتاريخ 1990/12/13 عن مشروع أنابيب السلام إذ صرح لأول مرة وبشكل رسمي عن تزويد إسرائيل بمياه سيحان وجيحان عبر هذه الأنابيب. إضافة إلى توفر رغبة قوية لدى تركيا لمقايضة البترول بالمياه وذلك كما ظهر من تصريح سليمان ديميريل رئيس الجمهورية التركية لدى افتتاح سد

أتاتورك في تموز عام 1992 حيث قال: «إن منابع المياه ملك لتركيا كما أن النفط ملك للعرب ونظراً لأننا لا نقول أن لنا الحق في نصف نفطكم فلا يجوز لهم أن يطالبوا بما هو لنا».

إضافة إلى ما سبق ذكره إن التعاون الإسرائيلي - التركي في مجال المياه ذو مضمون سياسي له خلفيته الاقتصادية ويحظى باهتمام إسرائيلي يعادل الأمن الإسرائيلي إن لم يكن بعضاً منه ففوائد التعاون المائي الإسرائيلي والتركي من وجهة النظر الإسرائيلية على المدى القصير الحصول على المياه التركية التي تتمتع بفائض كبير منها بعد أن طرح الأتراك فكرة الماء كسلعة اقتصادية قابلة للبيع حيث اشترت إسرائيل ما يقارب من 250 مليون متر مكعب خلال العام 1995 من خلال عقد تركي - إسرائيلي يتضمن شراء 400 مليون متر مكعب سنوياً، وقد نُقلت على السفن أحياناً وبيعوات بلاستيكية سعتها 600 ألف متر مكعب تقطرها السفن. وما من شك في أن إسرائيل تحاول جاهدة السعي في تنفيذ أفكار سياستها كما ورد في حديث لشميون بيرز رئيس وزراء إسرائيل عام 1991 قائلاً (إن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يأتي:

(النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية)

من هنا نستنتج أن المشاريع المائية التركية - الإسرائيلية تهدف إلى محاصرة الأمن المائي العربي ومن ثم تهديد الأمن القومي العربي⁽¹⁾ وهذا ما يدعو إلى موقف عربي موحد وفعال بين الدول العربية لمواجهة هذا التحالف.

فمياه هذين الحوضين - دجلة والفرات - مهمة للقطين الشقيقتين السوري والعراقي حيث لا توجد أية موارد مائية مهمة للقطن السوري تغنيه عن مياه الفرات، وإن معظم مشاريعه الزراعية والإمائية والري والطاقة تركز على نهر الفرات، ومن ثم تعدّ الأتراك الدولية في الوطن العربي بشكل عام بمنزلة الركيزة الأساسية للأمن المائي العربي الذي سوف يحتل أولويات مصالح معظم دول المنطقة العربية.

رابعاً - جذور إشكالية المياه في الشرق الأوسط:

تشكل قضية المياه في الشرق الأوسط عصب نمو وتطور المجتمعات خلال العصور الغابرة لدرجة أن الدراسات السياسية والسوسولوجية تفيد صراحة العلاقة المباشرة والعضوية للحياة والسلطة السياسية في أكثر من بلد أو مجتمع في دول الشرق الأوسط⁽²⁾، وقد تطورت هذه القضية مع انهيار

(1) مجلة الحوادث: العدد الصادر بتاريخ 1993/4/9 تقرير جامعة الدول العربية.

(2) - KARL WITTFOGEL: Spotisme oriental Editions de Minuit 1964 -

الدول العثمانية عام 1918 وانسحابها من الشرق العربي بحيث إن تحديد الحدود السياسية بين الدول المحدثّة في الشرق قد أدت إلى صراعات وجدال طويل بين الدول المنتصرة والمنتدبة أي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

فضلاً عن المداخلات البارزة لبعض المفكرين الصهاينة الذين كانوا يرغبون بتجديد حدود فلسطين ولبنان على أساس نهر الليطاني⁽³⁾

وقد كان من أبرز نتائج مخطط جونستون اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بأن نهر الليطاني هو نهر لبناني خلافاً لما كانت تزعمه إسرائيل التي كانت تقترح عدم إمكانية تأمين أي إتمام دون استعمال مياه الليطاني⁽⁴⁾

وكان من النتائج الغربية لهذا الأمر، مؤتمر صحفي لموشي شاريت والتنازل عن فكرة الليطاني واقتراح إسرائيل فيما بعد شراء جزء من مياه الليطاني ومبادلتها بالقوة الكهربائية⁽¹⁾.

إن المشاريع الصهيونية تهدف إلى السطو على المياه العربية إذ تشير بعض الدراسات إلى أن العجز المائي في إسرائيل سوف يصل إلى (800) مليون متر مكعب سنوياً في عام 2000. وقد قدرت سلطات الانتداب البريطاني كمية المياه العذبة التي تمتلكها إسرائيل داخل الخط الأخضر (خط الهدنة) ما بين (150) مليون متر مكعب و(180) مليون متر مكعب⁽²⁾. وقد تطور الطلب على المياه في إسرائيل من (350) مليون متر مكعب عام 1949 حتى وصل إلى 1471 مليون متر مكعب عام 1967، ثم قفز عام 1978 إلى 1901 مليون متر مكعب (95% من الموارد المتجددة) أي الطفرة التي حدثت في الطلب تصل إلى 577% خلال 37 سنة⁽³⁾.
والجدول رقم (5) يوضح الاحتياجات المائية في إسرائيل.

(3) CHARLES BURCKARD: 48 Mantpellier 1925

(4) - جريدة نيويورك تايمز عدد (5) تموز 1954 صفحة 2 و 26 .

(1) - جريدة نيويورك تايمز عدد (5) تموز 1954 صفحة 2 و 26 .

(2) - د. محمد السيد سعيد: «مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج» سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، الكويت فبراير 1992 ص 214 - 216.

(3) - د. كمال فريد سعد: «تقييم الوارد المائية في الوطن العربي» المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة مكتب اليونسكو الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية، المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئة، باريس، دلغست دمشق 1988 ص 341 - 356.

الجدول رقم (5) يوضح الاحتياجات المائية في إسرائيل⁽¹⁾

السنة	الزراعة		الصناعة		الاستهلاك الحضري		الإجمالي كمية
	كمية	%	كمية	%	كمية	%	
1981/1980	1212	72,2	100	6	367	21,9	1678
1982/1981	1282	72,4	103	5,8	358	21,8	1770
1983/1982	1255	71,3	103	5,9	401	22,8	1759
1984/1983	1356	72,2	103	5,5	419	22,3	1878
1985/1984	1389	72,2	109	5,7	422	22	1920
1986/1985	1434	72,2	103	5,2	450	22,6	1987
1987/1986	1025	65,4	123	7	447	25,2	1560
1988/1987	1179	67,4	123	7	447	25,5	1749
1989/1988	-	-	-	-	-	-	-
1990/1989	1236	66,7	114	6,1	501	27	1851
1991/1990	1157	66,3	106	6	482	27,6	1754
1992/1991	875	61,16	100	7	445	31,3	1420

أما ما يتعلق بمصادر المياه في إسرائيل وفقاً لإحصائيات عام 1985 فهي على الوجه الآتي⁽²⁾:

جدول رقم (6) يبين مصدر المياه في إسرائيل عام 1985

مصدر المياه	مليون متر مكعب	%
بحيرة طبريا (نهر الأردن)	610	28,5
مياه الفيضانات	90	4,2
مياه المجاري المكررة	60	2,8
المياه الجوفية الساحلية	455	21,2
المياه الجوفية الجبلية	740	34,5
الجليل والكرمل والنقب	190	8,8
إجمالي الموارد	2145	100

وبلغت سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية وفق أحدث التقديرات (1300) مليون متر مكعب بالإضافة إلى استغلال (230) مليون متر مكعب من نهر العوجا الأردني ونحو (200) مليون متر مكعب من المياه الجوفية في قطاع غزة⁽³⁾ كما تعصب إسرائيل ما مجموعه (660) مليون متر مكعب سنوياً من أعالي نهر الأردن تقوم بتخزينها في بحيرة طبريا.

- (1) - مصدر الجدول رقم (5) : د. سلوى محمد مرسي: آفاق ومستقبل التعاون الاقتصادي بين مصر والأردن وإسرائيل في ضوء هياكل الموارد المتاحة، ورقة مقدمة إلى ندوة للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط. الاحتمالات والتحديات. مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - مايو 1994 ص 10 وهو مأخوذ عن Statistical Abstract of Israel 1992 .
- (2) - عبد الأمير دكروب «مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط» مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد 76 لعام 1994 ص 221.
- (3) - جريدة الحياة العدد الصادر بتاريخ 1992/9/25 قطاع غزة نقص في كمية المياه وارتفاع نسبة الملوحة.

إن الاهتمام الإسرائيلي المائي بالجزلان العربية السورية يتركز على نهري الأردن واليرموك وكذلك على نبع باتياس الذي يغذي نهر الأردن. وينبع نهر اليرموك من سورية ويجري فيها إلى نقطة التقاء الحدود السورية - الفلسطينية - الأردنية ويصل منسوبه السنوي إلى (500) مليون متر مكعب تستغل إسرائيل نحو (100) مليون متر مكعب منها بسبب احتلالها الـ (6) كيلو مترات من مجموعة النهر الذي يبلغ طوله (70) كيلو متراً. وقد استطاعت إسرائيل عرقلة مشروع الوحدة السوري - الأردني المشترك على نهر اليرموك بسبب نفوذها لدى البنك الدولي، كما طالبت بحصة من مياه النيل تبلغ (100) مليون متر مكعب سنوياً. إذ إن السد الذي تبلغ طاقته التخزينية المخططة (220) مليون متر مكعب سيوفر للأردن (120) مليون متر مكعب سنوياً لسد عجزه البالغ (200) مليون متر مكعب، وهذا من شأنه أن يخفض منسوب مياه نهر الأردن ويقلص أكثر الموارد الإسرائيلية.

لذلك تسعى إسرائيل جاهدة للربط بين الترتيبات الأمنية والترتيبات المائية. ويميل الإسرائيليون إلى الربط بين تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب بينهم وبين الأطراف العربية من جهة، وإقرار مشروعهم المائي من جهة أخرى. وفي هذا الصدد يشير البروفيسور دان سالازفسكي مفوض المياه في إسرائيل وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في لجنة المياه بالمباحثات متعددة الأطراف بفيينا عام 1992 إلى أنه⁽¹⁾ «إذا كان أحد يقصد السلام فينبغي ألا يجادل بشأن المياه، وعليه أن يجلس لمحاولة البحث عن حلول فنية. فإذا كانوا يقولون (يقصد العرب) إنه لا يمكننا التحدث إليكم عن المياه لأننا لا نزال أعداء فياتهم لا يقصدون السلام». ويرتكز المشروع المائي الإسرائيلي على ادعاء إسرائيلي صاغه البروفيسور الإسرائيلي جدعون فيشلزون على النحو الآتي:⁽²⁾ «إن البنية المائية السطحي منها والجوفي في الشرق الأوسط غير متواصلة، وهذا ما يقيم ارتباطاً مائياً بين مناطق جغرافية مختلفة، وتشير خريطة مصادر المياه في الشرق الأوسط إلى المصادفات الجغرافية. وهذه الظاهرة تقوض مفهوم حقوق الملكية وشرعية الاستخدام محلياً فقط وتفرض الحاجة إلى اتفاق لنقل المياه إلى مناطق لم تنشأ المصادفات أن تمنحها إياها. لكن التقويم السياسي الذي يزيد بحكم طبيعته في الحواجز وينشئ الفواصل، ألحق ويلحق الضرر بتحقيق هذا الاعتماد المتبادل» إضافة إلى الادعاء الذي جاء على

(1) بيرد فيزبلارد: «المياه في الشرق الأوسط - مصدر للحروب المقبلة أم فرصة للتعاون الإقليمي» هنا لندن، العدد 533 مارس 1993 ص 9، 10.

(2) جدعون فيشلزون: «توطئة» في «اليشع كيلي» المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة راندة حيدة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1991 ص 5، 6، 7.

لسان يوسي بيلى رئيس الوفد الإسرائيلي في الجولة الخامسة من المحادثات متعددة الأطراف بشأن المياه حينما دعا إلى نبذ الحديث عما أسماه «حقوق الماضي» والتي تتمثل في المياه التي اغتصبها إسرائيل والاتلاق من «الأمر الواقع الحالي» وهو من منظوره: وجود نقص في المياه لدى الدول العربية وإسرائيل معاً مما يطرح ضرورة تعاونهما لزيادة الموارد بدلاً من التركيز على حقوق الفلسطينيين والسوريين وغيرهم من مصادر المياه الموجودة⁽¹⁾. وتتمثل أركان المشروع الإسرائيلي في الآتي:

- 1- تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية ويطرح المشروع النيل أو اليرموك أو الليطاني أو جميعها كمصدر رئيس خارجي. ويصف هذه الخطوة بأنها الخطوة الأولى الواعدة التي تتوافر لها إمكانيات تقنية فضلاً عن ضرورتها السياسية لتجاوز الصراع المائي المرتقب في هذه المنطقة والذي قد يشكل خطراً على السلام.
- 2- نقل مياه النيل إلى شمال النقب. حيث يزعم المشروع أن كميات ضئيلة من المياه بالمقياس المصري (5% من الاستهلاك) لا تشكل عنصراً مهماً في الميزان المائي المصري. كما يستكمل المشروع مزاعمه بالقول إن لدى مصر فوائض متوقعة من المياه.
- 3- مشروع أردني - إسرائيلي مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك (دون سورية) وذلك بتخزين مياه السيول الشتوية لنهر اليرموك في بحيرة طبرية، الواقعة بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية. ويمثل هذا إحياء للمشروعات الإسرائيلية القديمة.
- 4- مشروعات مع لبنان تتضمن الاستغلال الكهربائي لنهر الحاصباني، ونقل مياه الليطاني إلى إسرائيل واستغلاله كهربائياً.
- 5- هيئة مائية مشتركة أردنية/إسرائيلية للتنمية المشتركة واقتسام موارد المياه. تأتي تحركات إسرائيل المائية على كل المحاور المائية المهمة في المنطقة بشكل منسق مع وجود إسرائيل ذاتها وسياساتها التوسعية الاستيطانية العدوانية التي قادت إلى نشأة المشكلة المحورية في الشرق الأوسط (الصراع العربي/الإسرائيلي) واستمرارها. لذا فإن تضخيم مشكلة المياه من شأنه تغليب عامل من عوامل الصراع العربي/الإسرائيلي على حساب جوهر الصراع وهو وجود إسرائيل ذاتها، كما يجب التنبيه على أن خطاب أزمة المياه لم يشهد على هذا النحو إلا باتجاه أزمة إسرائيل المائية المتفاقمة.

(1) الحياة في 18 / 4 / 1994 ص 304.

في سياق هذه الادعاءات التي أطلقتها إسرائيل والتي شكلت مرتكزات المشروع المائي الإسرائيلي بدأت معالم المشروع المائي العربي تتكون وتتضح في الأفق بهدف تحقيق الأمن المائي العربي الحالي والمستقبلي على المستوى القطري والمستوى العربي الشامل، والذي يصب بدوره في مجرى تحقيق الطموحات العربية في مجالات التنمية والمجالات السياسية والاستراتيجية التي تركز على دعمتين رئيسيتين :

الأولى: التمسك بالحقوق المائية العربية في مواجهة أية أطراف تنتقص من هذه الحقوق.

الثانية: تنمية الموارد المائية على المستوى القطري والمستوى الشامل إلى حداها الأقصى مع تدبير موارد جديدة كلما كان ذلك ممكناً .

ولتحقيق هذه الاستراتيجية يلزم إيجاد آلية تضطلع بمسؤولية تخطيطها والإشراف على تنفيذها، والآلية المقترحة على المستوى الشامل تتمثل في إنشاء شبكة إقليمية تضم الأقطار العربية والمنظمات الإقليمية والصناديق العربية مع إقامة المناخ الملائم للمشاركة الفعالة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة. ويتاح في إطار المشروع العربي المائي إنجاز مشروعات التطوير والتنمية الجاري تنفيذها أو المزمع تنفيذها في الأجل القصير.

تتوقف درجة الهيمنة لأي من المشروعات الثلاثة: المشروع العربي والمشروع التركي والمشروع الإسرائيلي على نوع التفاعل ودرجته في إطار الجدلية العربي/الشرق أوسطية، فكلما زاد ثقل النظام العربي في مواجهة النظام الشرق أوسطي زادت هيمنة المشروع العربي، بينما في حالة زيادة ثقل النظام الشرق أوسطي في مواجهة النظام العربي فإن المشروعين التركي والإسرائيلي تزداد درجة هيمنتها.

مما تقدم نستنتج أن مشكلة المياه في الشرق الأوسط ورقة مهمة في الصراع السياسي والاقتصادي في المنطقة. وربما تكون فتيل الاشتعال، المحتمل في النزاعات الإقليمية وعقبة رئيسية أمام السلام في هذه المنطقة⁽¹⁾ لأن دولاً عديدة في المنطقة كما تشير البيانات، اقتربت من استنزاف المياه المتوافرة، وأصبح من الصعب عليها زيادة المتاح منها دون أن تتحمل استثمارات باهظة الكلفة ولاسيما أن العديد من الدول تتشارك في أحواض وأنظمة نهريّة أو جوفية تجعل من الصعب على بعضها مقاومة محاولات زيادة حصتها على حساب الدول الأخرى المشاركة في الحوض، لأنّ عملية تنظيم المياه الدولية تخضع للمبادئ العامة للقانون الدولي المكتوبة أو المستقرة عرفاً، لذا فإن الحاجة لدراسة الموارد المائية العربية دراسة قانونية تستند إلى قواعد القانون الدولي هي حاجة

(1) هليل شوفال في الجامعة العربية في القدس المحتلة والذي يشارك في رئاسة المحادثات.

دائمة ومستمرة، تتطلب حشد الخبرات القانونية العربية وذلك لدرء أي مخاطر قد تنشأ عن إحداث تغييرات في القواعد القائمة أو إضافة قواعد وتفسيرات جديدة إلى الحقوق العربية القائمة والمحتملة. وتزداد الحاجة في ضوء ملاحظة ازدياد النشاط الإسرائيلي في مجال القانون الدولي. وبناءً على اعتبارات البيئة الإقليمية والدولية ومناخ التسوية السائد ومع حالة الضعف والتفكك على مستوى النظام العربي.

خامساً - البنك الدولي والأمن المائي العربي :

لا يمكن تناول مسألة الأمن المائي العربي دون الحديث عن الدور الكبير الذي يؤديه البنك الدولي على صعيد التعاون الدولي في استعمال الموارد المائية واستغلالها حيث يعتمد البنك استراتيجية خاصة في تقديم القروض والمساعدات للدول النامية تقوم على عدد من الشروط والضوابط التي تحكم نشاطه ومدى إسهامه في التحويل مثل التعرف على كفاءة الدولة في استخدام مواردها وكفاءة استخدام الموارد .

يقوم البنك الدولي بمهمة دعم البرامج المائية الوطنية والإقليمية في ضوء الإطار العام للنهج الجديد الذي يتبعه البنك تجاه المشروعات التي يتولى الصرف عليها في الدول العربية والمحكومة بجملة من الشروط المجحفة التي تتمثل بما يأتي :

1- لا بد من توافر نهج منسق لإدارة موارد المياه بحيث يعكس تفاعلاً واضحاً بين الحكومة وسائر الأنشطة المتعلقة بموارد المياه.

2- لا بد أن تشمل أنشطة إدارة المياه على تقدير لمدى كفاية قاعدة البيانات، وكميات المياه في إطار كل نشاط ونوعيتها، كما لا بد من مشاركة أصحاب المصالح في عملية الإدارة.

3- اتساق الاستراتيجيات الوطنية مع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية.

4- اتفاق البلدان النهرية المتشاطئة على ما يتعلق بإدارة المياه السطحية والجوفية على حد سواء شرط ضروري لتقديم المساعدات الإيمانية التي من شأنها أن تسهم في حل المشكلات الدولية المتعلقة بالأهوار .

وتتحدد إدارة المياه من خلال إدارتي العرض والطلب حيث تتمثل إدارة العرض في تلك الأنشطة اللازمة لتحديد مواقع المصادر الجديدة وتنميتها واستغلالها، في حين تتمثل إدارة الطلب في تلك الآليات في تشجيع تحقيق المستويات والأنماط الأفضل لاستعمال المياه، وتقوم عملية التخطيط بدمج كلا البديلين معاً لتوفير الأساس التحليلي اللازم للاختيار بين البدائل.

إن البنك الدولي قد حدد استراتيجيته المائية في التركيز على إدارة الطلب ووسيلته في ذلك تتمثل في الدعوة إلى تبني نظرية (تسعير المياه) حيث يؤكد أن المياه قيمة اقتصادية (سلعة تباع وتشتري)، ومن ثمَّ يحصل عليها من يملك ثمنها ويحرم منها من لا يملك.

إن تسعير المياه وجعلها سلعة تتداول تجارياً من شأنه أن يسبب صراعات بين الدول النهرية المتشاطئة، حيث يهدم المبادئ القانونية المتعارف عليها مثل قواعد هلسنكي فهو يعطي الحق للجميع بالمطالبة ليس بحصتهم المائية وفقاً لحقوقهم المكتسبة، بل بأنصبتهم من أرباح المبيعات المائية وبذلك فإن اتجاه البنك في تسعير المياه على المستوى الدولي قد يؤدي إلى تحايل بعض الدول في فرض سيادتها على المياه ولو بطريق غير مشروعة وحرمان دول أخرى لها حق الانتفاع من هذه الموارد ولو بمخالفة قواعد القانون الدولي أو الممارسة الدولية، وبطبيعة الحال إن هذا الطرح يخدم السياسة التركية والإسرائيلية المتساوقة مع مصالح الدول الكبرى الممولة للبنك أو لغيره من مؤسسات المال الدولية كإقامة مشروع (أنابيب السلام) والتي تبتغي أنقرة من تنفيذ هذا المشروع تحقيق عائدات مالية تقدر بقرابة ملياري دولار سنوياً نظير بيع المياه إلى الدول العربية وهو ما يعني مقايضة المياه بالنفط العربي كما جاء على لسان رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل والذي سبق وذكرناه.

لا شك أن الدعوة إلى تسعير المياه من قبل البنك الدولي يمكن أن تؤدي إلى اهتزازات خطيرة في المنطقة العربية ومن شأنه أن يشعل الحروب بين الدول التي تقع عند المنبع والمصب⁽¹⁾ حيث توجد أكثر من 85% من منابع المياه العربية في ثماني دول مجاورة وهذا ما يظهر مدى خطورة السياسة المائية للبنك الدولي على الأمن المائي العربي وبصيغة خاصة ما يتعلق بمسألة اتساق الاستراتيجية الوطنية مع الاستراتيجية الدولية التي تجعل البنك يتدخل في وضع استراتيجيات المياه التي يراها محققة لأغراضه وهو أمر خطير جداً إذا علمنا أن السيطرة على إدارة البنك لرموز اللوبي اليهودي العالمي الذي يقف وراء الاحتكارات وبيوت المال الأميركية والعالمية والتي تحابي إسرائيل على حساب المصلحة العربية وتعوق أي تنمية للدول العربية، كما أن ضرورة أن يشمل (الاتفاق بين الدول النهرية ما يتعلق بالمياه الجوفية والأنهار على حد سواء) قد يؤدي إلى تبرير السيطرة الإسرائيلية على المياه الجوفية، حيث تضع إسرائيل قبضتها على مجاري الأنهار والينابيع ومن ثمَّ مصائر أنهار الليطاني والحاصباتي واليرموك ونهر الأردن وعشرات الينابيع.

(1) جيرمي بيركون : «استراتيجية لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» البنك الدولي، واشنطن د. سي، الطبعة الأولى، مايو 1994 ص 7، 8، 9.

سادساً - المقترحات والتوصيات :

إن الأمن المائي العربي هو موضوع في غاية الأهمية والخطورة. فالمياه ركن أساسي دولي في حياة البشر منذ البداوة الأولى وحتى أيامنا الحاضرة. ولعل غالبية الحروب التوسعية على مر التاريخ كانت تشن بهدف الاستيلاء على الثروات المائية واستتباعاتها. كما أن الدعوات الرسالية تعطي للمياه دوراً أساسياً في حياة الكون والمجتمع :

«وجعلنا من الماء كل شيء حي»، «إذا وجد الماء بطل التيمم»، «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له». وهذا ما يدل على درجة أهمية المياه في حياة الكائنات وخاصة مدى التصاقها الحميم بمعتقدات البشر وأفعالهم إذ لا يجوز المساس أو التفريط بهذه الثروة الوطنية لأنها ملك المجتمع والأجيال المتعاقبة. كما وأن طريقة استغلالها الأمثل لجميع الاستعمالات تفرض على الدارسين والمهتمين أن يتهيبوا موضوع مسألة المياه بأقصى درجات الحيطة والحذر. فالثروة المائية لا تنقل كأي ثروة أخرى إلى خارج الأوطان ما دام هناك مجتمع لا تتوافر فيه هذه الثروة لأي من الاستعمالات الضرورية لتلبية حاجاته الأساسية ولقيام عملية التنمية على الرغم من المحاولات الكثيرة في الأوساط الدولية وبدفع صهيوني لتغيير المفاهيم القانونية الخاصة باستعمال المياه. فهناك محاولة قديمة ومستمرة لإسرائيل في اغتصاب مياهنا العربية وبشكل خاص المياه الجوفية، وكذلك محاولات إسرائيل لتحويل بعض روافد نهر النيل، وما التحالف الإسرائيلي - التركي إلا تعبيراً عن محاولات إسرائيل في السيطرة على هذه الثروة الوطنية.

إن الحاضر والمستقبل لا يرحمان بالتفريط في هذه الثروة القومية خصوصاً أن المطامع الإسرائيلية في مياهنا الوطنية وسواها موجودة في مذكرات الكيان الصهيوني وكتبه ودراساته منذ تأسيسه وحتى أيامنا الحاضرة، بما فيها مشاريع السلام الحالية التي يقترحها.

إن إبراز الإشكالية الحالية لمسألة المياه في الوطن العربي ليست إلا لدعم الموقف القانوني والإداري والعملية الرامي إلى وضع ترتيب استراتيجية خاصة بمعالجة قضية المياه من الجانب القانوني والجانب العملي الاستثماري. علماً أن هناك ترابطاً وثيقاً بين هذين الجانبين حيث يبدو أن الموضوع كل لا يتجزأ. رغم الإدراك المتنامي لخطورة قضية المياه في المنطقة وارتباطها الوثيق بقضية الأمن القومي العربي. إلا أن هذا الإدراك لم يترجم حتى الآن إلى سياسة عربية موحدة تجاه مسألة المياه، وإن غياب استراتيجية أمنية عربية جدية لحماية هذه الثروة القومية سوف تشكل خطراً جسيماً على الأمن المائي العربي.

وإن هذا الأمر يلقي على كاهل مؤسسات العمل العربي المشترك مسؤوليات جساماً حيث ينبغي العمل على رسم سياسة مائية عربية استراتيجية واضحة تستند إلى المواثيق الدولية والقانون الدولي من جهة وإلى الجانب العملي والاستثماري من جهة أخرى بشكل يتم فيه حماية الثروة العربية المائية وضمنان حقوق الدول العربية المشاركة في الأنهار المائية الدولية. وذلك من خلال مشروع مائي عربي تعتمد مقوماته على المقترحات والتوصيات الآتية :

أولاً - المقترحات :

1- قيام جميع الدول العربية دون استثناء بإجراء مسح شامل ودقيق للثروة المائية العربية لأن هذا المسح يشكل المدخل العلمي والسياسي الرئيسي الذي يؤدي إلى وضع استراتيجية عربية مائية متكاملة ومنسجمة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالري والصناعة وتوليد الطاقة والاستهلاك المنزلي ... الخ .

وهذا يضمن وضع خطط مائية في كل بلد عربي متوافقة مع الخطط الاقتصادية والمشاريع التي تؤدي المياه فيها الدور الرئيسي كما يؤدي إلى توفير الإحصاءات الدقيقة للمياه العربية ووضع ميزان أو معيار عربي مائي يساعد في التعريف على مصادر المياه الطبيعية كانت أو غير طبيعية المتوفرة في هذا البلد أو ذلك واستعمالات هذه المياه ومدى كفاية المياه لهذا البلد أو ذلك .

2- الدعوة وبشكل فوري بعد إجراء هذا المسح إلى مؤتمر عربي مائي تشارك فيه جميع السوزارات والهيئات والمؤسسات العربية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع مسألة المياه ويمكن أن يكون تحت رعاية جامعة الدول العربية على أمل التوصل إلى قرارات استراتيجية عربية مائية تحقق مفهوم الأمن المائي العربي وتعمل على خلق هيكلية مؤسساتية لهذا المفهوم .

3- إنشاء جهاز عربي متخصص بقضية المياه يعمل على وضع الخطط المائية ودراسة واستكشاف مختلف معالم القانون الدولي الخاص بالمياه ومتابعة المناقشات والدراسات التي تقوم بها لجنة القانون الدولي المنبثقة عن الأمم المتحدة للاستفادة منها. وذلك انطلاقاً من أهمية المياه الأساسية التي تمس مياه الأفراد ورفاهية المجتمعات مساً مباشراً، دون النظر إليها من زاوية الاقتصاد أو المال وربحيتهما، لأنّ للعوامل الاجتماعية ولحقوق الإنسان الطبيعية وزناً يماثل العوامل المالية والاقتصادية، ويزيد عليهما عندما يكون استعمال المياه لأغراض العيش والبقاء. وما من قيمة يستطيع الاقتصاد اقتراضها لحياة الأفراد أو لبقاء المجتمعات ورفاهيتها، كما أنه لا توجد وسيلة تحليلية رفيعة تضع قيمة للمكتسبات أو للأضرار البيئية التي قد تسببها مشاريع المياه المختلفة.

- 4- العمل على تأسيس «وكالة مياه» في كل دولة من الدول العربية تختص بمراقبة وتنظيم عملية توزيع المياه ما بين الزراعة والصناعة والاستهلاك البشري، إضافة إلى حماية المصادر المائية من التلوث وترشيد استخدام المياه في إطار الحماية الوقائية من الكارثة المائية.
- 5- توفير قاعدة معلوماتية تتعلق بمصادر المياه في الوطن العربي واستخداماتها الحالية والمستقبلية وتوجيه البحوث العلمية إلى مسألة المياه ومصادرها. وكذلك توفير السبل اللازمة لاستخدام هذه القاعدة من قبل كل الأقطار العربية سواء كان مستخدم هذه المعلومة جهة رسمية أم أكاديمية، ووضع نظم لتغذية هذه القاعدة بأسلوب التغذية المرتدة من قبل كل المستخدمين.

ثانياً - التوصيات :

- 1- يجب على جميع الدول العربية القيام بمسح مائي للموارد المائية إثر إجراء التعداد العام للسكان وتحديد معدل النمو السكاني وما يجب أن يتبعه من نمو في الموارد المائية يقابل هذه الزيادة وذلك لتحديد نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية الحالية والمستقبلية.
- 2- العمل على توجيه رأس المال العربي للاستثمار في تنمية مشروعات الموارد المائية في الأقطار العربية كإقامة السدود وحفر الآبار وإقامة المحطات الكهرمائية ... الخ.
- 3- يجب على الدول العربية إقامة أوثق التعاون والصلات مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية التي تُعنى بشؤون المياه.
- 4- بيان مفهوم الأمن المائي العربي وتطويره بما ينسجم ومسألة الصراع العربي/الإسرائيلي ووضع منطلقات رئيسية لسياسة مائية عربية يمكنها أن تتفاعل على جميع المستويات الإقليمية والدولية المائية. حيث يمكن لجامعة الدول العربية أن تؤدي دوراً مهماً في إيجاد هذه المنطلقات ورسم السياسات المائية العربية بشكل فعال.
- 5- تقييم اتجاهات السياسات الخارجية لدول الجوار الجغرافي واحتمالات تأثير هذه السياسات في سلوكها في المسألة المائية ووضع النماذج والتصورات اللازمة لصناع السياسة الخارجية العربية. وكذلك تقييم وتحليل أثر النزاعات العربية/العربية القائمة أو المحتملة في النسق المائي ووضع الآليات المناسبة لتقليص هذه النزاعات عموماً، أو على الأقل تحجيم تأثيرها في النسق المائي.
- 6- إن اتجاه البنك الدولي في تسعير المياه على المستوى الدولي قد يؤدي إلى تحايل بعض الدول في فرض سيادتها على المياه ولو بطريق غير مشروعة وحرمان دول أخرى لها حق الانتفاع من

هذه الموارد المائية، وهذا يمكن أن يقود إلى اهتزازات خطيرة في المنطقة العربية ومن شأنه أن يشعل الحروب بين الدول التي تقع عند المنبع والمصب وهذا يظهر مدى خطورة السياسة المائية للبنك الدولي على الأمن المائي العربي.

وفي الخاتمة لا بد من الإشارة إلى أن مسألة المياه في الوطن العربي تعدّ من أهم المسائل الحيوية والاستراتيجية التي تهتم الأفراد كما تهتم المجتمعات والدول، وإنّ أيّ تفريط بهذه الثروة المائية سوف ينعكس على مستوى الحياة المعيشية للأفراد والحياة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والحضرية للمجتمعات.

وإن العمل العربي المشترك والفعال هو الضمانة الحقيقية في إيجاد السبيل والطرائق الكفيلة لحل مسألة المياه في الوطن العربي وصيانة وحماية مصادرها ومجالات الاستثمارات العربية فيها.

الهوامش والمراجع

آ - باللغة العربية :

- 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : «استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشراتها المستقبلية وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي» العلم والتكنولوجيا، مجلة معهد الإنماء العربي. بيروت، العدد 17-18 يوليو 1989. ص 30-35-44 .
- 2- أ. د. محمود فيصل الرفاعي «أهمية استثمار الماء في نهضة الوطن العربي» العلم والتكنولوجيا، مجلة معهد الإنماء العربي بيروت، العدد 17-18 يوليو 1989 ص 15، 17، 18، 22.
- 3- أ. د. الجبلاوي عبد الجواد، تدهور التربة والتصحر في الوطن العربي، مجلة الزراعة والمياه بالمناطق الجافة في الوطن العربي - تصدر عن أكساد - العدد (17) عام 1997 ص 41-42-44 .
- 4- أ. د. واثق رسول آغا، الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي. الندوة البرلمانية العربية الخامسة ص 23-36.
- 5- أ. د. عبد العظيم محمد مصطفى «أزمة الزراعة العربية والعمل العربي المشترك» ص 20، 21، 22.
- 6- أ. د. محمد السيد سعيد: «مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج» سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، الكويت فبراير 1992 ص 216، 221، 241.
- 7- أ. د. كمال فريد سعد: «تقييم الموارد المائية في الوطن العربي» المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية، المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئة، باريس دلفست دمشق 1988 ص 341، 349، 356.
- 8- د. سلوى محمد مرسى: آفاق ومستقبل التعاون الاقتصادي بين مصر والأردن وإسرائيل في ضوء هياكل الموارد المتاحة، ورقة مقدمة إلى ندوة للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، الاحتمالات والتحديات. مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - مايو 1994 ص 10-12.
- 9- عيد الأمير دكروب: «مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط» مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد 76 لعام 1994 ص 221، 229.

- 10- بيرد فيزبلارد : «المياه في الشرق الأوسط - مصدر للحروب المقبلة أم فرصة للتعاون الإقليمي» هنا لندن، العدد 533 مارس 1993 ص 9، 10، 14.
- 11- جدعون فيشلزون: «توطئة» في «اليشع كيلي» المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة رانده حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1991 ص 5، 6، 7.
- 12- جيرمي بيركوف : «استراتيجية لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقية» البنك الدولي، واشنطن د. سي، الطبعة الأولى، مايو 1994، ص 7، 8، 9، 16.
- 13- د. هيثم كيلاتي: «المياه العربية والصراع الإقليمي - دراسة مستقبلية» سلسلة دراسات استراتيجية رقم (17) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة سبتمبر 1993، ص 7، 15-30.
- 14- مجلة الحوادث : العدد الصادر بتاريخ 1993/4/9 تقرير جامعة الدول العربية.
- 15- جريدة الحياة: - العدد الصادر بتاريخ 1992/9/25 قطاع غزة نقص في كمية المياه وارتفاع نسبة الملوحة .
- العدد الصادر بتاريخ 1994/9/25 ص 3، 4.
- 16- جريدة نيويورك تايمز عدد (5) تموز 1954 ص 2، 26.
- 17- جريدة الأنوار: العدد الصادر بتاريخ 1992/5/10 «ندوة المياه تؤدي إلى نشوب حروب المستقبل».
- 18- صحيفة لوموند العدد 14 - 15 الصادرة في كانون الثاني 1990 وبعنوان: «فترات الصراع» 1، «Euphrate de la descorde» .

ب - باللغة الأجنبية :

- 1- KARL WITTFOGEL : Spotisme Oriental Editions de Minuit 1964 .
- 2- CHARLES BURCKARD : 48 Manteuier 1925.